

مجموعة عمل «التحولات في المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو»

برنامج المؤتمر الثالث: التحولات في
البيئة السياسية المؤثرة في القضية
الفلسطينية بعد أوسلو

اسطنبول

5-4 فبراير/شباط 2023



الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH



AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH

research.sharqforum.org



vision-pd.org

المراكز القائمة على مجموعة العمل

منتدى الشرق: مؤسسة مستقلة غير ربحية تهدف إلى ترسيخ قيم التعددية والعدالة، من خلال تطوير استراتيجيات وبرامج طويلة المدى، تسهم في التنمية السياسية، والازدهار الاقتصادي، والتفاهم المتبادل بين شعوب منطقة الشرق والعالم.

مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية: مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

مركز رؤية للتنمية السياسية: يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية إلى تنمية القدرات والإمكانات المعرفية والسياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير، والحرية، والمساواة، والكرامة الإنسانية، وتعميق معاني الوسطية والتعددية والاعتدال والتسامح، وبما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والإسهام في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، وخاصة الشعب الفلسطيني.

ويهدف مركز رؤية إلى الإسهام في تنمية المهارات المعرفية والسياسية لدى الشباب، وتمكين المرأة وتنمية قدراتها السياسية، ويتعاون في سبيل ذلك مع المؤسسات البحثية، ومؤسسات المجتمع المدني والكفاءات العملية والأكاديمية، بما يسهم في تطوير واقع الشعب الفلسطيني، وتعزيز مسار تحرره الوطني، وبناء المؤسسات الوطنية التي تليق به.

مجموعة عمل «التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو»

مر المجتمع الفلسطيني منذ اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، ثم تأسيس السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ وحتى اليوم، بمحطات وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، أثرت، وما زالت تؤثر، بأشكال مختلفة على توجهات المجتمع الفلسطيني في أماكن تواجده، ونظرته للكثير من القضايا، وهو ما انعكس على توجهاته السياسية والوطنية. لذلك فإن الاستمرار في التعامل مع ما يُعتقد أنه مسلمات أو موروثات في سلوك أو موقف المجتمع الفلسطيني تجاه العديد من القضايا، أمر يحتاج إلى توقف ومراجعة. فالاستمرار في التعبير عن توجهات ورغبات المجتمع الفلسطيني استناداً إلى قناعات الأشخاص، أو الأحزاب أو الفاعلين، دون التدقيق فيما طرأ على بنى وتوجهات المجتمع الفلسطيني، لن يصب في مصلحة القضية الفلسطينية، ولا الحركة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها التعبير السياسي عن المجتمع الفلسطيني وتطلعاته الوطنية.

وللوقوف على أهم التحولات التي حدثت في المجتمع الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، والتباين في هذه التحولات وانعكاسها على مسار التحرر الوطني، والمشروع الوطني الفلسطيني، وبنية الفصائل الفلسطينية، تم تشكيل مجموعة عمل من مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية، ومركز رؤية للتنمية السياسية، تهدف إلى دراسة التحولات في المجتمع الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والخارج، لتقف على حقيقة التحولات في بنية المجتمع الفلسطيني، ولتضع بين يدي النخبة الفلسطينية وصانعي القرار، وكل مهتم بالشأن الفلسطيني، حقيقة المشهد على المستوى المجتمعي.

تشمل أنشطة مجموعة العمل عدداً من الأوراق البحثية ومراجعات الكتب، علاوة على عدد من المؤتمرات محاورها كالتالي:

١. التحولات في الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية
٢. التحولات في أساليب النضال والكفاح والهوية الفلسطينية
٣. التحولات في البيئة السياسية المؤثرة في القضية الفلسطينية
٤. التحولات في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني

برنامج المؤتمر الثالث: التحولات في البيئة السياسية المؤثرة
في القضية الفلسطينية بعد أوسلو

اليوم الأول: السبت ٢٠٢٣/٢/٤ م	
10:30-10:00	كلمة الافتتاح: وضاح خنفر - أحمد عطاونة
12:30-10:30	الجلسة الأولى: التحولات في البيئة السياسية الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية مدير الجلسة: محمد دراغمة
	التحولات في مواقف الولايات المتحدة وانعكاسها على القضية الفلسطينية إبراهيم فريحات
	التحولات في المواقف الأوروبية وانعكاسها على القضية الفلسطينية خالد الحروب
	التحولات في مواقف الاتحاد الروسي تجاه القضية الفلسطينية سيرغي ألكساندروفيتش
	التحولات في مواقف الصين من القضية الفلسطينية جواد الحمد
12:45-12:30	استراحة
14:45-12:45	الجلسة الثانية: التحولات في البيئة السياسية العربية والإسلامية وأثرها على القضية الفلسطينية مدير الجلسة: نور نعيم
	الخلاقات العربية-العربية والعربية-الإسلامية "النزاعات والمحاور" وانعكاسها على القضية الفلسطينية عبد الله الأشعل
	الربيع العربي والثورات المضادة وانعكاسها على القضية الفلسطينية عاطف الجولاني
	التطبيع والعلاقات مع إسرائيل وانعكاسها على القضية الفلسطينية عريب الرنتاوي
	التحولات في البيئة السياسية الإسلامية "تركيا وإيران نموذجا" وأثرها على القضية الفلسطينية محجوب الزويري
16:15-14:45	استراحة الغداء

17:45-16:15	الجلسة الثالثة: الواقع السياسي الفلسطيني وفرص التغيير مدير الجلسة: إصلاح جاد	
	نبيل عمرو	الفرص والحلول السياسية الممكنة للفلسطينيين في ظل النظام الدولي وموازن القوى القائمة
	ماجد كيالي	واقع الحركة الوطنية الفلسطينية في ظل التحولات السياسية الإقليمية والدولية
	علي الجرباوي	معضلة أوسلو ... ما بين عدم القدرة على الانفكاك وعبثية الحفاظ على القائم
اليوم الثاني: الأحد الموافق ٢٠٢٣/٢/٥ م		
12:00-10:00	الجلسة الأولى: التحولات في المشهد الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية مدير الجلسة: حسن عبيد	
	أنطوان شلحت	التحولات في الأحزاب والبرامج السياسية الصهيونية وأثره على القضية الفلسطينية
	إبراهيم حجازي	التحولات في البرامج السياسية لدى الأحزاب العربية/ الحركة الإسلامية القائمة العربية الموحدة نموذجاً
	علي حبيب الله	التحولات في البرامج السياسية لدى الأحزاب العربية/ التجمع الوطني الديمقراطي نموذجاً
	فادي نحاس	التحولات العسكرية في إسرائيل وانعكاسها على المشروع الوطني والنضال الفلسطيني
12:15-12:00	استراحة	
14:15-12:15	الجلسة الثانية: النظام السياسي الفلسطيني فرص الإصلاح وآلياته مدير الجلسة: محمد عفان	
	صلاح عبدالعاطي	منظمة التحرير المدخل لإصلاح النظام السياسي لماذا وكيف؟
	ماجد الزير	دور فلسطيني الشتات في إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني
	أحمد عزم	العقبات التي تواجه إعادة بناء النظام السياسي وفرص التغلب عليها
	عوض عبد الفتاح	دور فلسطيني ٤٨ في المشروع الوطني الفلسطيني

13:45-12:15	استراحة الغداء
15:45-13:45	<p>الجلسة الختامية مدير الجلسة: بشير نافع نقاش ختامي: ناصر الدين الشاعر، جوني منصور، إصلاح جاد، خالد الحروب</p>
	<p>الكلمة الختامية: وضاح خنفر، أحمد عطاونة</p>

ملخص الأوراق البحثية

التحولات في مواقف الولايات المتحدة وانعكاسها على القضية الفلسطينية إبراهيم فريجات

شهد الموقف الأمريكي تحولاً مهماً تجاه القضية الفلسطينية خلال العقدتين الماضيتين، وارتبط هذا التحول بمواقف متناقضة للحزبين الجمهوري والديمقراطي. فقد ازداد الحزب اليميني (الجمهوري) يمينية في مواقفه من القضية الفلسطينية، وبنفس الوقت ازداد الموقف اليساري (الحزب الديمقراطي) يسارية من المسألة الفلسطينية. الأسباب الرئيسة وراء التغيرات النسبية في مواقف قيادة الحزب الديمقراطي، هي التحولات في آراء القاعدة الحزبية، والتي تعود لأسباب كثيرة، منها الانفتاح الكبير في عالم الاتصالات والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها. يضيف بيتر بينارت بعداً آخر مفاده أن مواقف القيادات الديمقراطية، هي مواقف داعمة لإسرائيل، ليس من باب القناعة، وإنما من باب خوف هذه القيادات على مستقبلها السياسي إن لم تحصل على دعم اللوبي الإسرائيلي، خاصة في انتخابات التجديد. ولكن يرى بينارت أن هذا الأمر تغير في الأونة الأخيرة، حيث إن الكثير من السياسيين ممن عارضوا إسرائيل علانية، ووقفوا ضد اللوبي الإسرائيلي، قد تم إعادة انتخابهم لمرات متتالية، منهم رشيدة طليب، وإلهام عمر، وبيتي ماكولام، الذي طالب في الكونغرس بجعل المساعدات العسكرية لإسرائيل مشروطة. نتيجة هذه التحولات في القاعدة الحزبية، ظهرت قيادات على مستوى مرشحي الرئاسة، ليس فقط اليساري بيرني ساندرس، وإنما أيضاً قيادات عُرفت تاريخياً بانحيازها لإسرائيل، مثل إليزابيث ورن، تتخذ مواقف متقدمة جداً مقارنة بمواقفها السابقة، وحتى الرئيس بايدن نفسه، الذي ما انفك يعرف نفسه على أنه صهيوني غير يهودي، قد عمل خلف الكواليس عام ٢٠١٢، للتوصل إلى وقف إطلاق نار بين إسرائيل وحركة حماس التي يعتبرها إرهابية.

أما الحزب الجمهوري المنفلت يمينياً، فنستذكر المواقف التاريخية لقياداته مثل جيمس بيكر، الذي تجرأ على الضغط على إسرائيل لحضور مؤتمر مدريد، وتجميد بناء المستوطنات، وجورج بوش الابن، الذي كان أول من تعهد علانية بدعم دولة فلسطينية (حل الدولتين) عام ٢٠٠٣. أما اليوم، فقد سيطر المسيحيون الإنجيليون Evangelicals و «الترامبية السياسية»، على مواقف الحزب الخاصة بالقضية الفلسطينية، وبدأت تصدر مواقف غير مسبوقة مثل «إسرائيل الكبرى»، ومعارضة وجود دولة فلسطينية مستقلة.

يدور السؤال المهم حول أفق التحول في الموقفين الديمقراطي والجمهوري من القضية الفلسطينية، وكيف يمكن أن يترجم ذلك إلى حلول سياسية، مع تبلور المساحة التي لا يمكن إغفالها في موقف القاعدة الحزبية للحزب الديمقراطي لصالح القضية الفلسطينية، إلا أنه لا يمكن التعميل على هذه المساحة حتى الآن لإحداث ضغط حقيقي على إسرائيل،

حتى باتجاه حل الدولتين الذي تتبناه الإدارة الديمقراطية رسمياً. يمكن ملاحظة أفق هذا التحول بمعارضة القيادة الديمقراطية لخطوات يمينية إسرائيلية متطرفة، مثل ضم أراضٍ في الضفة الغربية، أو الإجهاز رسمياً على ما يسمى بحل الدولتين. سيتمثل موقف القيادة الديمقراطية في «منع تدهور فرص حل سياسي»، وليس «الضغط لإيجاد حل سياسي». أما أفق انحياز الحزب الجمهوري، فقد وصل إلى مستويات غير مسبوقة، ومن غير المستبعد أن يتعد حتى أكثر من صفقة القرن، بما في ذلك ضم أراضي منطقة (ج) وغور الأردن، وذلك إذا ما فاز الجمهوريون بانتخابات ٢٠٢٤، وإذا ما استمرت الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية بنفس الوقت، ولن يكون من المستبعد أيضاً الذهاب باتجاه تطبيق «نموذج غزة» في الضفة الغربية.

أخيراً، فإن العامل الوحيد الذي بإمكانه إحداث تغييرات حقيقية للسياريوهات آنفة الذكر، هو ولادة موقف فلسطيني جديد يختلف جذرياً عن الوضع الراهن. يجب أن يكون هناك مشروع مقاوم يقوده الفلسطينيون أنفسهم، الأمر الذي سيثجع المجتمع الدولي على دعمهم، إذ لا يمكن للمجتمع الدولي أخذ دور القيادة نيابة عن الفلسطينيين لإحداث التغيير المطلوب.

التحوّلات في المواقف الأوروبية وانعكاسها على القضية الفلسطينية خالد الحروب

أثرت أوصلو على المواقف الأوروبية، وخاصة موقف الاتحاد الأوروبي، من فلسطين، على نحو سلبي، وعلى أكثر من مستوى. ولقياس التدهور في الموقف الأوروبي، يمكن اعتماد بيان البندقية الأوروبي في سنة ١٩٨٠، نقطة مرجعية ظرفية. طالب ذلك البيان بوضوح، بإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين، واعتبر إسرائيل دولة محتلة يجب أن تنتهي احتلالها للأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وطالب بوضوح أيضاً، بعدم تغيير الوضع في القدس، واعتبر المستوطنات غير شرعية ويجب تفكيكها، ثم أيد وطالب بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. بعد أوصلو خفت حدة الموقف الأوروبي إزاء كل بند من هذه البنود، فسقطت قضية اللاجئين من الخطاب الأوروبي، واختفى وصف الاحتلال، ولم تعد القدس تحظى بأهمية، كما بهت الاهتمام بالمستوطنات واعتبارها غير شرعية. صحيح أن المواقف الأوروبية بقيت أقل سوءاً من الموقف الأمريكي، لكنها ظلت تزحف في السوء وراء ذلك الموقف، وأخرها تصريحات رئيس الوزراء البريطاني الجديد برغته في نقل السفارة البريطانية إلى القدس، ركضاً وراء الخطوة الأمريكية. من جهة أخرى، فتحت أوصلو أبواب أوروبا، الشرقية والغربية، أمام إسرائيل، بزعم أن الصراع انتهى، أو في طريقة إلى الانتهاء. ومنذ سنة ١٩٩٥ وحتى الآن، تعززت التجارة بين إسرائيل والاتحاد

الأوروبي، ووقعت شركات تجارية متلاحقة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي الآن الشريك التجاري الأول لإسرائيل. كما وقعت شركات أمنية واستراتيجية مع إسرائيل تضعها في مرتبة متقدمة. وفي آخر تمظهر لتدهور الموقف السياسي الأوروبي، تبنت ٢٤ دولة أوروبية، من ضمنها بريطانيا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا والسويد وهولندا وسويسرا، التعريف الصهيوني لـ «اللاسامية»، وهو التعريف الذي يضع انتقاد الصهيونية وإسرائيل قريباً من اللاسامية ومعاداة اليهود.

التحوّلات في مواقف الصين من القضية الفلسطينية

جواد الحمد

ستتطرق المداخلة لأبرز التحوّلات في سياسات الصين، ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية بمكوناتها المختلفة، وتطرح في رصدها لهذه التحوّلات منطلقات المصالح الصينية في علاقاتها العربية من جهة، وفي علاقاتها بالقضية الفلسطينية كدولة صديقة من جهة أخرى. والسؤال حول محددات السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك دور العلاقات العربية الصينية في التأثير على مواقف الصين تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق بدعم الموقف العربي ضد العدوان الإسرائيلي من جهة، وللضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) من جهة أخرى. ومن الأهمية أيضاً نقاش تطورات العلاقات الصينية الإسرائيلية، وانعكاساتها على مواقفها تجاه القضية الفلسطينية. وكذلك موقف الصين من المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومبرراتها بعدم توجيه انتقادات مباشرة لإسرائيل في حال قيامها بأعمال تصنّف دولياً بالإرهابية، كذلك مناقشة التحول النسبي في السلوك التصويتي للصين في الأمم المتحدة ضد إسرائيل بشكل مباشر في القضايا الحساسة، وعلاقة ذلك بدور الصين الجديد المحايد نسبياً، والساعي إلى تحقيق صفة الوسيط المقبول من الطرفين (الوسيط الحذر)، التي تتبناها الصين دون أن تصرح بها. وفيما يتعلق بالدور العربي والفلسطيني المطلوب للتأثير على سياسات الصين ومواقفها، والمعيق المستجد، وهو تنامي العلاقات الإسرائيلية الصينية، وصعوبة التعامل معها من طرف الفلسطينيين، مما يلقي مسؤولية مهمة على الجانب العربي الذي انفتح على الصين، ثم وسع انفتاحه هذا نهاية العام ٢٠٢٢ بأبعاد استراتيجية مهمة للاقتصاد والسياسة الصينية. وكذلك الحال بالنسبة لفرصة الضغط الإيراني والتركي في هذا الاتجاه أيضاً، وخصوصاً فيما يتعلق بالمبادرة الاقتصادية الصينية العالمية المسماة (BRI)، والتي تحتاج فيها الصين إلى العديد من الدول العربية والإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بحاجة الصين إلى الطاقة.

الخلافت العربية العربية، والعربية الإسلامية «النزاعات والمحاوِر» وانعكاسها على القضية الفلسطينية عبدالله الأشعل

يوفر الإطاران الداخلي والإقليمي حاضنة مهمة للقضية الفلسطينية، تجعل الأطراف الفلسطينية تصمد أمام مكر إسرائيل وكيدها، وقد بيّنت النية على تنفيذ المشروع الصهيوني، الذي يزعم أن اليهود أحق بفلسطين من أهلها. كما عمدت إسرائيل إلى التدليس والتظاهر بالسلام، وبذلك عاشت إسرائيل بالظاهر الذي تقدمه للعالم كله، بما في ذلك البيئة المحيطة، على خلاف الباطن الذي تضمّره، وهو العمل على الاستئثار بفلسطين وحدها، ولذلك فإن السلام يعني لها تحقيق مشروعها، ولم يدرك العرب ذلك، ما يؤدي أحياناً إلى إغراء إسرائيل بفلسطين.

عند قيام إسرائيل كانت الحاضنة الإسلامية هي السائدة، ولذلك تلخصت فلسطين في المسجد الأقصى، وحينها نصح وزير الدفاع الأمريكي جون فورستال الرئيس ترومان، بعدم دعم إسرائيل مخافة الغضب الإسلامي. وهكذا ظهر البعد العربي بعد البعد الإسلامي، عندما رفع جمال عبد الناصر في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، شعارات القومية العربية والوحدة العربية، وترددت أصداً هذه الشعارات في أحزاب قومية، شكلت التيارات القومية المتناحرة. وبينما كانت بعض الدول العربية تحكم بأحزاب قومية، فإن الصراع بينها كان حزبيًا وأيديولوجيًا داخل التيار القومي الواحد، ولذلك ليس مستغرباً قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر العروبية وبين معظم الدول العربية. ولم تندمج الدول الإسلامية مع الدول العربية إلا بعد كارثة ١٩٦٧، وأصبحت القضية الفلسطينية عربية أولاً ثم إسلامية. ومن هذا المنطلق ظهرت فتح عام ١٩٦٥، لتعبر عن المقاومة العربية ضد إسرائيل في الأردن ولبنان، وعندما نشأت منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩ في القمة الإسلامية في الرباط، انضم البعد الإسلامي إلى البعد العربي.

يذكر أن الصراع بين التيارات الإسلامية والتيارات القومية أثر تأثيراً فادحاً على سير القضية الفلسطينية، خاصة وأن المقاومة الفلسطينية التي قادتها فتح كانت علمانية، والملاحظ أن المقاومة ضد إسرائيل أصبحت إسلامية وليست عروبية، في حزب الله وفي حماس والجهاد. والخلاصة أن المطلوب هو التركيز العربي والإسلامي معاً على دعم القضية، باعتبارها قضية إسلامية عربية.

الربيع العربي والثورات المضادة وانعكاسها على القضية الفلسطينية عاطف الجولاني

خلالاً للآمال العريضة، والتوقعات المتفائلة بأن يشكّل الربيع العربي نقطة تحوّل مهمة لتعزيز دور الشعوب العربية في دعم القضية الفلسطينية، والإسهام في مشروع التحرير، جاءت النتائج مخيبة للآمال، وعصفت بتلك التوقعات. فلم تعد القضية الفلسطينية، كما كانت طوال عقود، قضية مركزية وموضع إجماع عربي. وأدى الانشغال بتداعيات ثورات الربيع العربي، وما أعقبها من ثورات مضادة، إلى صرف الأنظار عن القضية الفلسطينية، وتضاؤل الدعم المقدم لها، وتراجع مكانتها عربياً ودولياً لصالح الاهتمام بقضايا أكثر سخونة واشتعالاً.

لقد تسبب التباين في مواقف الدول العربية من ثورات الربيع العربي، في حالة انقسام سياسي حاد عبّرت عنها الأزمة الخليجية عام ٢٠١٧، التي أدت إلى شلّ مؤسسات العمل العربي المشترك، وتعطيل دورها تجاه القضية الفلسطينية والقضايا العربية لعدة سنوات. وعلى صعيد القوى والتيارات الفكرية والسياسية، تسبب الخلاف في الموقف من ثورات الربيع العربي بقطيعة بين تلك الأطراف، انعكست سلبيًا على دورها ودعمها للقضية الفلسطينية. وما تزال القطيعة مستمرة بين التيارات والقوى اليسارية والقومية من جهة، وبين التيار الإسلامي من جهة أخرى، على خلفية تعارض المواقف تجاه ما جرى في سوريا وليبيا، ولم تعد القضية الفلسطينية نقطة التقاء وتنسيق مشترك وتوحيد للجهود. وكذلك انعكس الخلاف في الموقف من الثورات العربية، على علاقات القوى الفلسطينية، وتسبب بانقسامات لم تختلف كثيرًا عن تلك التي حصلت بين الدول العربية، وبين القوى والتيارات الفكرية والسياسية.

كما تم إقحام القضية الفلسطينية بصورة سلبية في بعض الأزمات والصراعات العربية، ووجهت الاتهامات للفلسطينيين بالتدخل في الشؤون العربية، والمشاركة في بعض ثورات الربيع العربي، وهو ما حصل في مصر بعد عام ٢٠١٣، حيث اتهمت حركة حماس بمساندة الإخوان المسلمين والرئيس الراحل محمد مرسي، وتبع ذلك تصعيد سياسي وإعلامي، واعتبر التواصل مع حماس جريمة تخاير مع حركة مسلحة غير مشروعة، ووصلت الأمور درجة حشد القوات المصرية على حدود قطاع غزة.

كما أدى التعارض في الموقف من التطورات في سوريا واليمن، بين أطراف ما كان يُسمى محور الممانعة أو المقاومة، إلى انقسامات عميقة في هذا المحور، أسفرت عن خروج حركة حماس منه لصالح دخول أطراف أخرى كالحشد الشعبي في العراق والحوثيين في اليمن. كما تسبب الخلاف بحالة قطيعة بين حماس وكل من إيران والنظام السوري وحزب الله، استمرت عدة سنوات.

التطبيع والعلاقات مع إسرائيل وانعكاسها على القضية الفلسطينية عريب الرنتاوي

من المهم دراسة مسارات التطبيع بين دول عربية وإسرائيل، بدءًا بعرض المفهوم والمصطلح وتطوراتهما، ومرورًا باستعراض الاتصالات العربية الإسرائيلية، التي فتحت مصر أبوابها من خلال زيارة السادات ومعاهدة كامب ديفيد. ثم جاءت الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية، التي جسدت المثل القائل: (أول الرقص حجلة)، حيث استعرضت الورقة كيف تبدل الموقف الفلسطيني، وتساقت شروطه وتحفظاته. وبخصوص عملية السلام التي ابتدأت بمسار مدريد ثم أوسلو ثم وادي عربة، فقد جسدت بدايات انهيار الجدران وتآكل المقاطعة، ومثلت التطبيع تحت مظلة المفاوضات متعددة الأطراف ومكاتب التمثيل.

ثم جاءت موجة التطبيع الأخيرة التي انطوت على ثلاث أكاذيب، هي: أكذوبة (التطبيع يساعد على لجم التطرف الإسرائيلي وتعزيز تيار الاعتدال في أوساطها)، وأكذوبة (التطبيع ممر إجباري لمساعدة «الأشقاء» الفلسطينيين)، وأكذوبة (لدى إسرائيل ما يصعب الحصول عليه من أماكن أخرى).

وفي نفس الوقت هناك ثلاث حقائق مقابل هذه الأكاذيب الثلاثة، الأولى هي أن التطبيع طريق الأنظمة والحكام لكسب ودّ واشنطن وتعويض «أزمة الشرعية»، سيما بالنسبة لأنظمة العسكر والجنرالات (عسكر السودان نموذجًا)، والثانية هي أن التطبيع مدخل لبناء منظومة إقليمية لمواجهة إيران وحلفائها (ناتو شرق أوسطي، منظومة إقليمية للتعاون الأمني)، والحقيقة الثالثة هي أن التطبيع مدخل للاستقواء على «الأخر» في العروبة أو الجوار (المغرب في مواجهة الجزائر على خلفية قضية الصحراء، والإمارات في إطار المنظومة الخليجية المنقسمة على ذاتها).

لقد أظهرت استطلاعات الرأي تعاضم رفض الشعوب العربية للتطبيع ومسارته «الإبراهيمية»، وأكدت الأرقام من السعودية والإمارات والبحرين، فضلاً عن الأردن ومصر، فشل التطبيع شعبياً، بالرغم من صمود المعاهدات رسمياً وحكومياً. كما أنّ موندريال قطر ٢٠٢٢، كان بمثابة تصويت عفوي للعروبة ومركزية القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق هناك عدة تساؤلات هامة: لماذا تبدو مخاطر التطبيع أكثر فداحة؟ وكيف يعيق المطبوعون العرب والمسلمون، الكفاح العالمي لنزع «الشرعية» عن إسرائيل وعزلها؟ ولماذا يبدو هذا السلاح، الأكثر مضاءً من بين مختلف الأسلحة التي بحوزة الفلسطينيين وأصدقائهم، عرضة للاستهداف من قبل الحكومات المُطبّعة؟

التحوّلات في البيئة السياسية الإسلامية «تركيا وإيران نموذجا» وأثرها على القضية الفلسطينية

محجوب الزويري

شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي بداية مرحلة مهمة في العلاقة بين كل من إيران وتركيا من جهة، والقضية الفلسطينية من جهة أخرى. ففي حين بدأت الجمهورية الإسلامية في إيران فصلاً جديداً في التعامل مع القضية الفلسطينية، مستندة إلى عدم الاعتراف بإسرائيل، واعتبار القضية الفلسطينية على سُلّم أولوياتها الخارجية، شرعت تركيا في علاقة مع إسرائيل بعد الانقلاب العسكري في العام ١٩٨٠. وخلال هذه الفترة تطور الموقف التركي من القضية الفلسطينية، متأثراً بتطورات المشهد الداخلي. فبعد حضور الإسلاميين الواضح في المشهد السياسي التركي بعد العام ٢٠٠١، استطاعت تركيا أن تطور علاقاتها مع اللابيين البارزين في المشهد الفلسطيني. وكان أهم تلك التطورات الانفتاح على حركة حماس، التي فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام ٢٠٠٦.

ومن المهم مقارنة تأثير المشهد السياسي في كل من إيران وتركيا بعد العام ٢٠٠١ على القضية الفلسطينية، وكيف تعاملت الحكومات المتعاقبة في كل من تركيا وإيران مع المشهد الفلسطيني المنقسم. إضافة إلى ذلك، مقارنة لطبيعة التحالفات الإقليمية لكل من تركيا وإيران، ومدى تأثير القضية الفلسطينية في تلك التحالفات.

الفرص والحلول السياسية الممكنة للفلسطينيين في ظل النظام الدولي وموازين القوى القائمة

نبيل عمرو

تمرّ القوى السياسية الفلسطينية بمأزق؛ نتيجة غياب النظام السياسي الذي يقود الحالة الفلسطينية داخلياً وخارجياً، ولن يكون الخروج من هذا المأزق إلا باستعادة النظام السياسي الفلسطيني، والذي يضمن وحدة القوى السياسية والاجتماعية من خلال الانتخابات العامة، التي تنتج برلماناً يمثل الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة والقدس. وهذا البرلمان، ووفق القانون الأساسي الفلسطيني، يشكل نصف عدد أعضاء المجلس الوطني، وبذلك يسهّل علينا المجلس التشريعي إمكانية استكمال عضوية المجلس الوطني بالتوافق أو الانتخاب، حيثما أمكن.

كدنا نصل إلى هذا المخرج حين اتفقنا جميعاً على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني في أيار/ مايو ٢٠٢١ على مراحل، وقد تم إلغاء الانتخابات بعد كل هذا التوافق المهم عليها، بحجة أن إسرائيل لن تسمح بإجرائها في القدس، وقد اقترحت، وكثيرون غيري، بأن تكون الانتخابات في القدس انتخابات تحدد للاحتلال وليس توافاً معه، غير أن الماضي قدماً في الابتعاد عن الانتخابات، والبحث عن صيغ بديلة عنها، وكلها صيغ ملفقة وغير عملية ولا شرعية، فتح الباب واسعاً أمام استمرار الانقسام، واستمرار حكم الشعب الفلسطيني بالمراسيم، وتهميش دور الشعب الذي سجل اثنتين وثلاثين قائمة انتخابية، بتحويله إلى مجرد متلقٍ لما تنتجه المراسيم.

واقع الحركة الوطنية الفلسطينية في ظل التحولات السياسية الإقليمية والدولية

ماجد كيالي

ستركز المداخلة على مسألتين، الأولى أن هذا الواقع غاية في التردّي والتصدّع على صعيد الخطابات، والبنى، وأشكال العمل، والعلاقات. والثانية، أن الحركة الوطنية الفلسطينية غير قادرة على استثمار أي تحول إيجابي، بسبب طريقة عمل القيادة الفلسطينية، وتردي حال الكيانات الجمعية للشعب الفلسطيني.

إن التغييرات الدولية والعربية، ومن ضمنها انهيار الاتحاد السوفياتي، والخروج من عالم الحرب الباردة، وهيمنة الولايات المتحدة، وحرب الخليج الثانية، وتصعد دول المشرق العربي تحت الهيمنة الإيرانية، أدت إلى العديد من التحولات، منها انتهاء الزمن العربي والدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة، واختفاء مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك مركزية القضية الفلسطينية، وأقول مفهوم أن فلسطين هي المدخل للسلام أو للحرب في المنطقة، حيث ذهبت بعض الأنظمة العربية أبعد من التطبيع، أي نحو إقامة منظومة علاقات مع إسرائيل في الاقتصاد والبنى التحتية والأمن. وكذلك أقول الكفاح المسلح الفلسطيني في الخارج بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي بات بعد اتفاق أوسلو ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ينطبق على الداخل.

ومن هذه التحولات أن إسرائيل باتت في مكانة دولية متميزة، بسبب تطورها العلمي والتكنولوجي والاقتصادي، الأمر الذي يمكن ملاحظته في خروجها من العزلة في آسيا وإفريقيا، ومن تطور العلاقات التي تجمعها مع روسيا والصين والهند، الأصدقاء التقليديين للشعب الفلسطيني. لكن في نفس الوقت باتت إسرائيل تخسر على صعيد الرأي العام في أوروبا والولايات المتحدة، وهي تبدو أكثر من أي وقت مضى، دولة استعمارية

وعنصرية، كما وضحت ذلك تقارير منظمات دولية مثل هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وحتى منظمة بيتسليم الإسرائيلية، لكن هذا التعاطف، أو التصنيف، يحتاج إلى موازين قوى، وإلى معطيات عربية (غير متوفرة)، كذلك إلى رافعة فلسطينية (نفتقدها)، لاستثمارها.

معضلة أوسلو ... ما بين عدم القدرة على الانفكاك وعبثية الحفاظ على القائم على الجرباوي

أوقع الانتصار الذي حققته إسرائيل في حرب ١٩٦٧ المشروع الصهيوني في معضلة. فمع أنها استطاعت خلالها احتلال بقية فلسطين، إلا أن السرعة التي انتهت بها الحرب، لم تمنحها المجال، كما حدث في حرب ١٩٤٨، لتفريغ الأرض المحتلة حديثاً من أغلبية أهلها الفلسطينيين. بعد الحرب، انهمكت إسرائيل في البحث عن مواءمة مناسبة تمكنها من الاستمرار في الاحتفاظ بالأرض، ولكن مع وقاية مستقبلها من تبعات تزايد وجود الفلسطينيين في فلسطين. وجدت إسرائيل ضالتها باعتماد نموذج مُشوّه من الحكم الذاتي، هو «الحكم الذاتي خارج نطاق السيادة»، لـ «تحشر» المصير الفلسطيني فيه. إضافة إلى أنه أتاح لها الاستيلاء على القدس والضفة، وحال دون قيام دولة فلسطينية، فقد مكن هذا النموذج إسرائيل، أيضاً، من الاستعاضة عن تنفيذ «ترانسفير فيزيائي» للفلسطينيين، أصبح متعزراً، بالقيام بـ «ترانسفير قانوني» لهم، أقصاهم عنها، حتى وهي مستمرة في احتلالها لهم.

لسنوات طويلة، حاولت إسرائيل جاهدة إيجاد طرف فلسطيني أو عربي، أو الاثنین معاً، لتمرير هذا المشروع، إلى أن تمكنت من تمريره في «اتفاق أوسلو» على منظمة التحرير الفلسطينية. كانت المنظمة تأمل أن يؤدي هذا الاتفاق إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ٤ حزيران ١٩٦٧. مع أن سلطة حكم ذاتي فلسطينية أقيمت لتستمر لفترة انتقالية من ٥ أعوام، كان المتوقع فلسطينياً أن تنتهي بإقامة الدولة، إلا أن ذلك لم يحدث، وبقي الوضع الفلسطيني حتى الآن عالقاً في «المحشر». اليوم، يجد الفلسطينيون أنفسهم في وضع يعانون فيه ليس فقط من دوام «العقبة»، وإنما من عدم القدرة على الخروج منها أيضاً، فلا هم قادرون على إعادة الأمر إلى ما كان عليه قبل إقامة السلطة الفلسطينية، للدفع باتجاه قيام «الدولة الواحدة»، ولا هم قادرون أيضاً على المضي قدماً للأمام، وتحصيل تنفيذ «حل الدولتين».

مع تأييد «العقبة»، فإن التعاطي فلسطينياً مع الوضع القائم لا يخرج عن نطاق «الجربة». وفي ذلك تكمن معضلة «أوسلو».

التحوّلات في الأحزاب والبرامج السياسية الصهيونية وأثرها على القضية الفلسطينية أنطوان شلحت

لعل أول ما أثبتته نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي الخامس والعشرين، التي جرت يوم ١١/١٢/٢٠٢٢، أن اليمين الإسرائيلي بات منذ فترة طويلة يحتل الأثرية في الكنيست، فضلاً عن أن ما يسمى بـ «معسكر قوى الوسط- اليسار» لا يتبنى طروحات بعيدة جداً عن طروحات هذا اليمين، ولا سيما فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية، وفي سائر مفاصل السياسة الخارجية الإقليمية والعالمية. وثمة من يعتقد أن احتلال اليمين الأثرية في الكنيست، أصبح صيرورة وصلت إلى نقطة اللاعودة، وذلك لأسباب شتى قد يكون أبرزها التركيبة الديموغرافية للمجتمع الإسرائيلي، والتي تشير كل التوقعات بشأنها إلى استمرار ارتفاع نسبة اليهود الحريديم (المتشددين دينياً) في الأعوام القليلة المقبلة. في الحقيقة هناك تحالف تاريخي عقده أحزاب هؤلاء اليهود الحريديم مع اليمين في إسرائيل منذ عام ١٩٩٠، ثم ترسخ أكثر فأكثر بعد ذلك، وهو ما ينعكس أيضاً في كل ما يتعلق بتعزيز أرثوذكسية المجال العمومي في إسرائيل. أما الأكثر جدة في هذه الانتخابات، فهو تحوّل الأحزاب الرئيسية في تيار «الصهيونية الدينية» في نسخته الحالية، التي تمثّل أقصى اليمين الإسرائيلي، إلى القوة الثالثة في سياق عام يجعلها مؤثرة في الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، والمركبة أساساً من حزب الليكود وحلفائه الطبيعيين، وهم تحالف «الصهيونية الدينية» وأحزاب اليهود الحريديم. في عام ٢٠١٨، صدر في إسرائيل كتاب بعنوان «يهودية إسرائيلية: صورة ثورة ثقافية»، فحص من ناحية إحصائية من هم الإسرائيليون وما هي مواقفهم العامة، وبالأساس السياسية. وتمثّل أحد الادعاءات الرئيسية في الكتاب، والذي استند من بين أمور أخرى إلى استطلاع للرأي العام شارك فيه ثلاثة آلاف شخص، في أن الصراع بين اليمين واليسار هو صراع وهمي. ويعود ذلك إلى سبب بسيط فحواه أن ٥٪ فقط من الإسرائيليين باتوا يعتبرون أنفسهم يساراً، وأن ١١٪ فقط يعتبرون أنفسهم وسطاً- يساراً، وبالتالي فإن المجموع هو ١٦٪. وهذا يعني أن اليسار أخذ بالتلاشي من ناحية عديدة منذ فترة طويلة. ومنذ هذا الاستطلاع أظهرت فحوصات ومتابعات مثابرة أجراها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، أنه لا يوجد أي تغيير في مواقف الجمهور الإسرائيلي العريض. تثبت الناحية الإحصائية المجرّدة أن انحسار نفوذ اليسار، يعكس في العمق صيرورة انزياح المجتمع الإسرائيلي في معظمه نحو اليمين، غير أن هذا الانحسار يتوازى في الوقت عينه مع ما يمكن توصيفه بأنه انزياح اليسار الإسرائيلي، وتحديدًا ذلك الذي كان يجسده حزب العمل، عن قيم اليسار الكونية منذ أعوام عديدة. والسهولة أو الخفة التي

هضم فيها «معسكر السلام» ذرائع رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك، عندما كان رئيساً لحزب العمل، بشأن إخفاقه في مسار المفاوضات السوري- اللبناني والمسار الفلسطيني في عام ٢٠٠٠، كانت بمنزلة أول شهادة على هشاشته. ما اتضح لاحقاً، هو أن أغلبية الإسرائيليين الذين يتفاخرون بحمل لقب «يساريين» هم ليسوا أكثر من «حمائم تُغرّد داخل السرب»، لا «حمائم ذات قيم عالمية». وهؤلاء يؤيدون عملية السلام من منطلق اعتبارات براغماتية تدرج فقط في إطار مصلحة الشعب اليهودي، مثل الميزان الديموغرافي، أو ضمان أمن إسرائيل، أو دفع ازدهارها الاقتصادي قديماً. أما الصنف الذي يؤيد السلام بدوافع أخلاقية عالمية، فقد بات صنفاً نادراً، وهذا الصنف لا يبحث عن ملاذ في حضان الوطنية العمياء والإجماع القومي.

التحوّلات في البرامج السياسية لدى الأحزاب العربية/ الحركة الإسلامية والقائمة العربية الموحدة نموذجاً

إبراهيم حجازي

يجب على المجتمع العربي في الداخل أن يسأل أسئلة جمعيّة تحدّد وجهته كجزء من الشعب الفلسطيني: ماذا نريد، وما أهدافنا؟ كيف نُحصّل الأهداف، وما هي استراتيجيات وأدوات العمل؟ متى نحققها، وهل هناك جدول زمني؟ ما هي الهيئات والأطر والأشخاص، وما أدوارهم؟

ماذا نريد؟ هو سؤال ضروري لاشتقاق الأهداف العليا وبرنامج عمل وفق جدول زمني. وعدم الإجابة تُبقينا بحالة فوضى، ملتصقين بالخيال والمثاليات والماضويّة، وبمشاعر لا تُفضي لنتيجة عمليّة قادرة على النهوض بالمجتمع. الحركة الإسلاميّة والقائمة الموحدة تجتهدان للإجابة بمهنيّة ومسؤوليّة عن الأسئلة التي طُرحت أعلاه، ولهذا اختارتا الطريق المبادر، الوثائق والمؤسّس على برنامج عملي واقعي قابل للتحقيق والقياس.

هذا نابغ من فتاعة قيادات الحركة والموحّدة بالنهج الذي يرى أنّ الكنيسة ليس ميدان تحرير وطني، وإنّما هي منصّة ومنظومة تتعامل فيها بنديّة سياسيّة وثقة، نستخدم فيها القوة العدديّة التي منحنا إيّاها مجتمعنا، ونحوّلها لقوة سياسيّة مؤثّرة، وقادرة على تفعيل سيرورة العمل البرلماني بواقعيّة؛ لجلب المنافع ودرء المفاسد، وحلّ القضايا الحارقة التي يعاني منها مجتمعنا. مشروعنا مشروع تمكين ورباط، ولهذا فإنّ عملنا بالموحّدة يتكامل مع عملنا بساحات أخرى من خلال بقيّة أذرع الحركة الإسلاميّة بالمجال الدعوي، والعلمي، والثقافي، والإغاثي، والتمكين المجتمعي، والأقصى المبارك والأوقاف والمقدّسات، والطلّابي والشبابي والأكاديمي، والنسائي، وغيرها.

نوكد أنّ نهجنا يستند لقواعد ومنطلقات، منها:

١. حلّ الدولتين وفقاً للإجماع الوطني الفلسطيني، دولة فلسطينية بحدود الـ ٦٧ وعاصمتها القدس.
٢. تغيير السياسات العنصرية التي تفرزها المؤسسات والهيئات الإسرائيلية، والتي راكمتها الحكومات الإسرائيلية، سواء كانت «يسارية» أو «يمينية»، منذ النكبة، وذلك من خلال التأثير السياسي والمشاركة بصناعة القرارات والسياسات المتعلقة بنا.
٣. معارض كلّ قانون يخالف الشرع ونحذّر منه، حيث انطلقت الموحدّة ولا تزال من حاضنة الحركة الإسلامية، تنشط ببيئة محافظة عربياً وإسلامياً، وتنمّيها.
٤. عارض كلّ سياسة أو قانون يمسّ بهويتنا الوطنية العربية الفلسطينية الإسلامية، أو بحقنا على أراضيها، ونسعى للتقليل من أضراره وإسقاطاته، ونؤمن بمراكمة الحلول، وأنّ التدرّج بالمراحل وفق محطات واضحة من شأنه أن يؤدي لنتيجة أفضل، دون المسّ بالأهداف الكبرى.
٥. عملنا قانوني، ونهجنا واقعي عقلاني وبراماتي، ونسعى للمشاركة والتأثير بكلّ المساحات والأطر السياسيّة الوطنيّة والشعبية والأهلية المدنيّة، وكذلك التمثيليّة والتنفيذية المتاحة بمرافق الدولة، بدءاً من الحكم المحلي، فالبرلماني، فالقضائي، والقطاع الحكومي، لتحقيق أهدافنا.
٦. مصادر تمويل جمعياتنا ومؤسساتنا وفق ما أرساه مؤسس الحركة الإسلاميّة الشيخ عبد الله نمر درويش رحمه الله، من الناس والمجتمع، وإلى الناس والمجتمع، وهذا يضمن استقلاليّة العمل والقرار دون الخضوع لأيّ أجندات وإملاءات أخرى.

التحوّلات في البرامج السياسية لدى الأحزاب العربية/ التجمع الوطني الديمقراطي نموذجاً علي حبيب الله

مُنحت «المواطنة» الإسرائيلية للعرب الباقين داخل الخط الأخضر «عرب ٤٨» منذ سنة ١٩٤٩، أي بعد عام من النكبة. لم تكن المواطنة الإسرائيلية خياراً بالنسبة لفلسطيني الداخل في حينه، بقدر ما كانت واقعاً فرضته ظروف تلك المرحلة. منذ ذلك الحين بات فلسطينيو الداخل يعيشون واقعاً جعلهم فلسطينيين في هويتهم الوطنية، وإسرائيليين من حيث المواطنة والمكانة القانونية، الأمر الذي تراه الحركة الوطنية تناقضاً معطي، ولم يخلقه العرب أنفسهم. ظلت القوى الوطنية والإسلامية في الداخل منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، بدءاً بحركة الأرض ومروراً بحركة أبناء البلد والحركة الإسلامية قبل انقسامها، ووصولاً

إلى الحركة التقدمية، تركز حتى مطلع التسعينيات، على سؤال الهوية الوطنية، والانتماء العربي والإسلامي للعرب في الداخل، بمعزل عن سؤال المواطنة الإسرائيلية، وتنظيم مكائتهم القانونية ضمن برنامج سياسي وطني، إلى أن جاءت اتفاقية أوسلو، ثم تأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي على أثرها سنة ١٩٩٥.

إن سؤال المواطنة والإجابة عليه بمقولة: «مواطنة كاملة وهوية قومية» في الوقت نفسه، والذي عبر عنه التجمع الوطني الديمقراطي في برنامجه وخطابه الوطنيين، هو تحول في الخطاب السياسي، متصل لدى فلسطينيي الداخل وحركتهم الوطنية باتفاقية أوسلو، واعتراف منظمة التحرير بالدولة العبرية «إسرائيل».

لا يمكن فهم نشأة سؤال المواطنة والإجابة عليه بمقولة دولة المواطنين لدى حزب التجمع الوطني، بمعزل عن منحى اتفاق أوسلو وتحولاته، التي طالت العرب في الداخل وحركتهم الوطنية. وهذا ما تحاول هذه الورقة تفسيره.

التحولات العسكرية في إسرائيل وانعكاسها على المشروع الوطني والنضال الفلسطيني فادي نحاس

تفتقر إسرائيل إلى عقيدة استراتيجية شاملة وثابتة، وبعيدة المدى على المستوى الإقليمي عامة والفلسطيني خاصة. وما زالت مرتكزات العقيدة الأمنية الإسرائيلية قائمة فيما يخص مواجهة الفلسطينيين على عدة مبادئ، منها اعتماد سياسة الاغتيالات من أجل تعزيز قوة الردع، وضرب المباني والمراكز العسكرية ومعداتها، و«هجوم استباقي» أو «حرب خاطفة وقائية» في حال التأكد من خطر وشيك.

لم يطرأ أي تغيير ملحوظ على الموقف الأمني العسكري الإسرائيلي تجاه المشهد الفلسطيني، ولا توجد أحداث أو توترات عسكرية وأمنية ذات أهمية تتطلب تعديلاً جوهرياً في الرؤية الاستراتيجية لإسرائيل، التي تبلورت في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الحرب على قطاع غزة عام ٢٠١٤، والتي تقترض أن القضية الإسرائيلية الفلسطينية ما زالت «قابلة للإدارة»، وليست «قابلة للحل».

ستستمر إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على الوضع القائم مقابل السلطة الفلسطينية، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، تمكنها من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان.

رغم استمرار حالة القطيعة الرسمية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وعرقلة التنسيق الأمني بين الجانبين، الأمر الذي يراه الطرفان ضرورة أمنية حيوية، تتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار حالة الاستقرار والهدوء في الضفة الغربية، رغم التقدير بأن وضع السلطة الفلسطينية سيئ، ويتوقع أن يسوء أكثر.

تتبنى الحكومة الإسرائيلية ثلاث سياسات للمحافظة على أطول فترة هدوء ممكنة على الحدود مع غزة. الأولى سياسة العقاب والثواب في إطار استراتيجية عسكرية هي «المعركة بين الحروب»، التي تشمل توجيه ضربات محدودة إلى المنظمات الفلسطينية؛ لمنع تعاضمها بين الفترة والأخرى. والثانية سياسة الاعتماد على الوساطة العربية (مصر وقطر). يشير معهد أبحاث الأمن القومي إلى أن معضلة إسرائيل الاستراتيجية هي تعاضم روح المقاومة الفلسطينية، وعودة الفرضية القائلة بأن القضية الفلسطينية هي الأخطر على دولتهم، رغم تراجع أهمية الملف الفلسطيني ومركزيته، وتمكن حكومات إسرائيل من طرح سيناريو قابلية إدارة الصراع مع الفلسطينيين. ما تتخوف منه إسرائيل مستقبلاً هو إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتحدي مؤسسة السلطة الأمنية عن طريق مجموعات مختلفة من الفاعلين المحليين، ومحافظة حركة حماس على شعبيتها الجماهيرية مع تراجع مشروع السلطة السياسي، وبناء عقيدة أمنية فلسطينية برؤية نضالية جديدة.

منظمة التحرير المدخل لإصلاح النظام السياسي: لماذا وكيف؟

صلاح عبد العاطي

مثلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها إطاراً وطنياً تمثيلاً جامعاً، وتبنت مشروعاً وطنياً تحررياً تم توثيقه في الميثاق الوطني الفلسطيني سنة ١٩٦٨. غير أنه، ومنذ اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣، بدأ التراجع وبشكل مضطرب في دور المنظمة، بفضل توجه المنظمة لبناء سلطة تحت الاحتلال، على حساب النضال من أجل إنهاء الاحتلال وإنجاز الحقوق الوطنية.

وبالتوازي مع مسار إضعاف المنظمة وتهميش دورها، ازدادت جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وفي المقابل لم يتجاوز موقف السلطة سوى الاستنكار والشجب والانتظار، مع استمرارها في الالتزام بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، مخالفة إرادة الشعب وقرارات الإجماع الوطني بشأن سحب الاعتراف ووقف التنسيق الأمني، وإنجاز الوحدة الوطنية التي أعاقها الرئيس، وعطل مسار إجراء انتخابات شاملة، مما ساهم في تكريس حالة الإقصاء والتفرد، وتحويل اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى لجنة استشارية، وإجهاد تشكيل الإطار القيادي المؤقت، واعتبار المجلس المركزي المعين دون توافق، قائماً بأعمال المجلس الوطني. وقد ساهم تهميش دور منظمة التحرير في تراجع مكانة القضية، ووفر المناخ لطرح عدة بدائل، كصفقة القرن، والسلام الاقتصادي، وتقليص الصراع، وتسريع التطبيع.

وبدلاً من إعادة ترتيب البيت الداخلي لتعزيز مواجهة مخططات الاحتلال، تم الانشغال في تعميق الحكم الفردي التسلطي، وإجراء ترتيبات لتطويع المنظمة والسلطة لما هو قادم في إطار الصراع على الخلافة، لتكريس هيمنة طبقة سياسية محددة مرتبطة مصالحها مع الاحتلال الإسرائيلي. وفي الوقت الذي يُجمع فيه العالم والفلسطينيون على أن دولة الاحتلال أغلقت كل آفاق التسوية، لم تصل قيادة السلطة إلى هذا الاستنتاج، بل ساهم قبولها بالأمر الواقع في التحول لسلطة معيقة لعملية التحرر الوطني.

تتطلب الحالة المركبة والمعقدة للأوضاع الفلسطينية والدولية والإقليمية، وصعود الفاشية العنصرية الإرهابية في دولة الاحتلال، العمل الجاد لإعادة بناء المنظمة على أسس الشراكة والديمقراطية، عبر إجراء انتخاب مجلس وطني يمثل كل الفلسطينيين، وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي، وعبر التصويت الإلكتروني، أو بالتوافق الديمقراطي إذا تعذر إجراء الانتخابات، مع مراعاة المستجدات وأوضاع كل تجمع فلسطيني.

تتمثل البدائل أمام الفلسطينيين اليوم في استمرار المقاومة المتدرّجة، وصولاً لانتفاضة شاملة، وإعادة بناء منظمة التحرير كمهمة وطنية لا يجوز أن تؤجل، وحشد القوى الشعبية كافة لبلورة كتلة شعبية، وتيار وطني عابر للجغرافيا والفئوية، يقود حراكاً شعبياً ضاعطاً ومستمرّاً، لحين إنجاز مهمة انتخاب مجلس وطني يعيد بناء كل مؤسسات المنظمة، ويُعهد إليه الاتفاق على المشروع الوطني والاستراتيجية النضالية، وانتخاب قيادة موحدة للشعب الفلسطيني، تتابع نضال الفلسطينيين على المستويات كافة، من أجل العودة وتقرير المصير.

دور فلسطيني الشتات في إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ماجد الزير

يحتّم علينا التعامل مع عنوان فلسطيني الشتات ودورهم في مستقبل القضية الفلسطينية، وخاصة البنية الهيكلية القيادية، دراسة جيوسياسية معمقة للتواجد الفلسطيني في الخارج، منذ نكبة فلسطين وحتى اتفاق أوسلو.

وهنا لا بد أن نرصد، بموضوعية، نقاط القوة ونقاط الضعف لتواجدهم في الجغرافيا التي يعيشون عليها، والكشف عن مدى حيوية دورهم المنتظر والممكن في مستقبل القضية. وهنا نجد لزاماً علينا الرجوع للتاريخ الفلسطيني الحديث بدقة، والكشف عن الدور الحقيقي لفلسطيني الشتات في رسم المشهد الوطني العام، وحيقة المشاركة في رسمه، والتأثير الحقيقي فيه خلال أكثر من خمسة عقود، أي منذ نكبة فلسطين وحتى ١٩٩٣.

إن تنوع الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية، وانتشار الفلسطينيين في عشرات الدول حول العالم، خلق فرصاً استراتيجية للقضية، وشكل رافعة لمستوى الوعي لدى أبناء الشعب الفلسطيني، خاصة مع تضافر عدة عوامل داخلية، ذاتية ومكتسبة، وكذا إقليمية ودولية، بل وللمفارقة عوامل من العدو الصهيوني نفسه، ساهمت جميعها في تبلور الهوية الوطنية لفلسطينيي الشتات، وفي انخراطهم بشكل متقدم وعضوي بأشكال العمل الوطني كافة، منها انطلاق الكفاح المسلح، وإنشاء منظمة التحرير، ودعم صمود أهلنا في الداخل، وتجييش كل الفلسطينيين في العالم للعمل الوطني. ولا نبالغ إذا قلنا إن رسم المشهد الفلسطيني العام كان ينطلق من فلسطينيي الشتات.

وللأسف اضمحل هذا الدور الطبيعي، وتراجع ما بعد اتفاق أوسلو، خاصة مع انتقال قيادة المنظمة للداخل، ورفع الغطاء عن أشكال العمل المنظم لفلسطين في الخارج، من قبيل التنظيمات الشعبية التابعة للمنظمة.

وبعدما أدركت أغلبية واضحة من أبناء الشعب الفلسطيني في الخارج، الأخطار الجسيمة لاتفاق أوسلو، ظهرت تحركات فلسطينية، سواء بمنطلقات فصائلية أو مبادرات شعبية، لتأخذ على عاتقها أن يضطلع فلسطينيو الشتات بدورهم في الدفاع عن القضية، وإعلان الرفض لأية تنازلات عنها، وتشكلت مؤسسات ومبادرات شعبية ترفض طريقة إدارة المشهد القيادي الفلسطيني، وتطالب بإعادة بنائه على أسس تعكس الإرادة الجمعية الفلسطينية.

لهذا، ومن خلال المسار التاريخي والواقع الحالي، نرى آفاقاً واعدة لدور منتظر وممكن لفلسطينيي الخارج في التأثير على رسم مستقبل القضية، يعالج الثغرات الاستراتيجية في المشهد الفلسطيني القيادي.

العقبات التي تواجه إعادة بناء النظام السياسي وفرص التغلب عليها

أحمد عزم

بداية، لا بد من تحديد المقصود بالنظام السياسي في الحالة الفلسطينية، حيث ما زالت كامل الأرض الفلسطينية محتلة، ولا بد من الحديث عن النظام السياسي باعتباره من شقين: منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، وهذه الأخيرة منقسمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن أهم العقبات التي تواجه إعادة بناء النظام السياسي هي: أولاً، عقبة الاحتلال وتبعاته، من حيث الشتات الجغرافي والديموغرافي، وأثر الشتات والجغرافيا على مسألة التمثيل السياسي. ثانياً، عقبة النصوص القانونية والمواثيق القديمة، وعدم الانتباه للحاجة للتعديل،

أو رفض التعديل، أو اشتراط التعديل بممارسات غير ديمقراطية، توافقية. ثالثاً، عقبة الإرادة السياسية، وتوفر، أو عدم توفر، قرار حقيقي عند الأطراف الفلسطينية لإصلاح النظام السياسي. رابعاً، عقبة الانقسام وتبعاته. خامساً، عقبة قصور مشاريع الإصلاح المقترحة، وموسميتها.

في موضوع الفرص، من المهم نقاش أفضل آليات التمثيل والعمل السياسي في الحالة الفلسطينية، وتحديدًا مناقشة المقاربات التي تريد انتخابات مباشرة لإفراز التمثيل الفلسطيني، وتلك التي تقوم على البنية التقليدية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن أهمية وفرص الحسم في الصلاحيات بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ومناقشة أطروحات «تحويل السلطة إلى كيان خدمي»، مقابل أطروحة تحويلها إلى دولة، وعلاقة هذا بمستقبل منظمة التحرير الفلسطينية ودورها.

دور فلسطيني ٤٨ في المشروع الوطني الفلسطيني عوض عبد الفتاح

طور الفلسطينيون الذين نجوا من التطهير العرقي، وفُرضت عليهم المواطنة الإسرائيلية الكولونيالية، تجربتهم السياسية الخاصة، بالتوازي مع تكوّن تجارب التجمعات الفلسطينية الأخرى.

تفاعلت عوامل وظروف متعددة في تكوين هذه التجربة بمراحلها المختلفة، التي تمتد على مدار سبعة عقود ونصف. نمت وتغذت التجربة من الإرث التاريخي والثقافي للشعب الفلسطيني، والأمة العربية، والحضارة الإسلامية، ومن ثم تداخل فيها العامل الإسرائيلي، السياسي والاقتصادي والقمعي. وبعد فترة قصيرة، وجد فلسطينيو الداخل أنفسهم في واقع ثقافي وسياسي ومعيشي مركب، استدعى استعمال بعض أدوات الدولة الكولونيالية الجديدة، واستحداث آليات وأدوات عمل جديدة، بهدف الحفاظ على البقاء في المرحلة الأولى، والتحول إلى قوة فاعلة في عملية إعادة تكوين أنفسهم كجماعة قومية لها حقوق فردية وجماعية، وكجزء من شعب يجاهد من أجل تحرير وطنه المحتل، ومن خلال هذه السيرورة، تحولوا إلى كنز استراتيجي في المشروع الكفاحي للشعب الفلسطيني، وإلى «خطر استراتيجي» بنظر نظام الأبرتهيد الاستعماري الاستيطاني. ولكن، مرّ هذا الجزء من شعبنا في العقود الثلاثة الأخيرة، بتحوّلات اجتماعية وثقافية وسياسية عميقة، كما يواجه حالياً مخاطر خارجية وأفات داخلية، تشكل تهديداً لوجوده ودوره. مع ذلك، ومع تطور أسماط بشري هام، في مجال التعليم والثقافة والسياسة، يظل لهذا الجزء دوراً استراتيجي في النضال والتصدي للمشروع الصهيوني. ويشكل صموده وبقاؤه، بحدّ ذاته، ركناً من أركان المساهمة في المشروع الوطني.

مع ذلك، لا يستطيع فلسطينيو الـ ٤٨ ونخبهم، التقدم نحو الانخراط الفعلي والمباشر في المشروع الوطني التحرري، دون التفاعل مع الأسئلة الهامة والصعبة، المطروحة على الساحة الفلسطينية، ومن هذه الأسئلة: ما هو تعريف المشروع الفلسطيني؟ وهل هناك مشروع متفق عليه، أو يمكن أن يتم الاتفاق عليه كما يتوق إليه هذا الجزء من شعبنا؟ هل هو حل الدولتين، أو الدولة الواحدة، أو تحرير كل فلسطين؟ وهل يمكن أن يتجنّدوا بصورة منظمة ومستدامة في مشروع لا تعريف له؟ أي أن يتجنّدوا فقط في حركات شعبية تنمو وتخبو، دون سقف جامع واستراتيجية فاعلة وذكية، إلى أن يتحقق انفراج في المأزق الذي نواجهه؟

وأصلاً، هل الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، كلهم أو بعضهم، موافقون على الانخراط في المشروع الوطني؟ وهل طاقتهم وبنيتهم قادرة على تحمل تبعات هذا الانخراط، في ظل دولة تنظر إليهم بشكّ وتوجّس، وتُصعّد سياساتها القمعية والاستعمارية ضدهم؟ في كل الأحوال، وفي ظل غياب الجسم السياسي الفلسطيني الجامع حتى الآن، سيتعين عليهم مواصلة تحمل المسؤولية عن مهمة تطوير وإعادة بناء مؤسساتهم القومية الجامعة، وأطرهم المدنية والأهلية، وأحزابهم وحركاتهم السياسية، وفي الوقت نفسه التواصل مع الأطر الفلسطينية العابرة للتقسيمات الاستعمارية، كشرط لتكامل الأدوار.

المشاركون

وضاح خنفر

رئيس منتدى الشرق، شغل منصب المدير العام لشبكة الجزيرة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١١. وخلال فترة عمله، انتقلت قناة الجزيرة من قناة واحدة إلى شبكة إعلامية متعددة الخصائص بما في ذلك قناة الجزيرة العربية، ومواقع الجزيرة الإخبارية. كان له مجموعة من المداخلات أمام أبرز المؤسسات الفكرية والسياسية والإعلامية، كمعهد الشرق الأوسط، وويلتون بارك، وتشاتام هاوس، ومؤسسة أمريكا الجديدة، وملجأ العلاقات الخارجية، وغيرها.

أحمد عطاونة

مدير مركز رؤية للتنمية السياسية، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مليا في ماليزيا، وعلى الماجستير في العلوم السياسية من جامعة بيرزيت. مؤلف كتاب «المقاربة الديمقراطية لدى حركات الإسلام السياسي: الإخوان المسلمين في مصر ١٩٤٨ - ٢٠١٢ نموذجاً»، المنشور باللغة الإنجليزية. لديه العديد من الأبحاث والمقالات المنشورة وتشمل اهتماماته البحثية الحركات الإسلامية، التحول الديمقراطي في العالم العربي والقضية الفلسطينية.

محمد دراغمة

صحفي فلسطيني مقيم في رام الله، عمل ٢٥ عاما مراسلا لوكالة أسوشيتدبرس العالمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتقل مؤخرا للعمل مديرا لمكتب قناة الشرق للأخبار في القدس. يشارك في منتديات سياسية وإعلامية دولية حول الأوضاع السياسية والإعلامية في فلسطين.

إبراهيم فريحات

حاصل على الدكتوراه في تسوية النزاعات الدولية من جامعة جورج ميسن عام ٢٠٠٦، وقد منحته الجامعة جائزة التميز عام ٢٠١٤ لإنجازاته في حقل النزاعات الدولية. وهو عميد وأستاذ النزاعات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا، وزميل غير مقيم في منتدى دراسات الشرق الأوسط في جامعة ديكن في أستراليا. عمل سابقا «زميل أول» في السياسات الخارجية بمعهد بروكنجز، وقام بتدريس تسوية النزاعات الدولية في جامعتي جورج تاون وجورج واشنطن في الولايات المتحدة. صدر له حديثا عن جامعة أدنبرة في بريطانيا كتاب «إيران والسعودية: ترويض صراع فوضوي»، وعن جامعة ييل في الولايات المتحدة كتاب «ثورات غير مكتملة». كما نشرت كتاباته في العديد من الصحف والمجلات العالمية والعربية، من بينها نيويورك تايمز، فورين أفيرز، فورين بوليسي، هفنغتون بوست، الجزيرة وغيرها.

خالد الحروب

أكاديمي وكاتب فلسطيني، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية والإعلام العربي في جامعة نورث ويسترن في الدوحة، وزميل بحث سابق في كلية الدراسات الآسيوية والشرق أوسطية في جامعة كامبردج. نشر العديد من الكتب والدراسات في الشؤون الفلسطينية والعربية والدولية. أنهى ماجستير نظريات العلاقات الدولية من جامعة Kent البريطانية، وماجستير ودكتوراة العلاقات الدولية من جامعة كامبردج، وفيها حاضر في تاريخ وسياسة الشرق الأوسط والإسلام السياسي في كلية الدراسات الآسيوية والشرق أوسطية حتى سنة ٢٠١٢، كما أسس وأدار مشروع كامبردج للإعلام العربي Media Project Cambridge Arab ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠١٠.

جواد الحمد

عمل مديرا لمركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن ما بين ١٩٩١ - ٢٠١٦، ويعمل حاليا رئيسا للمركز. وهو رئيس تحرير «مجلة دراسات شرق أوسطية» العلمية المحكمة منذ عام ١٩٩٦. له العديد من المؤلفات العلمية المنفردة والمشاركة، من بينها: «مستقبل السلام في الشرق الأوسط»، و «التحول التركي تجاه المنطقة العربية»، و «دور دول مجلس التعاون الخليجي في الصراع العربي الإسرائيلي»، و «مستقبل الأمن في الخليج العربي في ظل السياسات الدولية»، و «اتجاهات تطور العلاقات الصينية العربية». إضافة إلى الكثير من الدراسات والتحليلات والتقارير والمقالات وأوراق المؤتمرات العلمية والسياسية حول التحولات السياسية والاستراتيجية المختلفة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقات العربية الإقليمية والدولية، والعلاقات العربية الصينية.

نور نعيم

دكتوراة في أخلاقيات أنظمة الذكاء الاصطناعي، مؤسس شركة AI Minds، أكاديمية وباحثة بمجال الذكاء الاصطناعي والحقوق الرقمية، لها عدة مشاركات بحثية منها تحسين جودة الحياة في فلسطين من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي

Intelligence as a Tool for Restoring Palestinian Rights and Improving Artificial the Quality of Life

عبد الله الأشعل

أستاذ العلوم السياسية والقانون الدولي المنتدب بجامعة القاهرة، محامي ومحكم بوزارة العدل، ومحكم دولي (مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي، مركز جامعة عين شمس، جامعة الأزهر). يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، ودكتوراة

في القانون الدولي والعلاقات الدولية من جامعة باريس. حاصل على درجة الأستاذية في العلوم السياسية والقانون الدولي من المجلس الأعلى للجامعات بمصر. نشر أكثر من مائة كتاب باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، أحدثها «الإعجاز القانوني والتشريعي في القرآن الكريم»، «الحقائق والأساطير في مصرية تيران و صنافير»، «قواعد الإدارة الدبلوماسية وتطبيقاتها»، «تحديات الديمقراطية في مصر».

عاطف الجولاني

باحث متخصص في القضية الفلسطينية، ورئيس مجلس إدارة مركز الأمة للدراسات في الأردن، وهو عضو فريق الأزمات العربية في مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، ورئيس تحرير صحيفة السبيل اليومية الأردنية منذ انطلاقتها عام ٢٠٠٩، وحتى توقف نسختها الورقية نهاية عام ٢٠١٩، ومدرب في مجال التحليل السياسي وتقدير الموقف، وإدارة الأزمات والصراعات السياسية.

عريب الرنتاوي

مؤسس ومدير عام مركز القدس للدراسات السياسية، كاتب ومحلل سياسي في صحيفة الدستور اليومية، ومراسل لعدد من الصحف والمجلات ووكالات الأنباء منذ العام ١٩٧٨ وحتى العام ٢٠٠٠. أعد وقدم برامج سياسية حوارية للتلفزيون الأردني، وهو عضو المجلس الأعلى للإعلام (٢٠٠١-٢٠٠٤)، وعضو مجلس إدارة الإذاعة والتلفزيون (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، وهو أيضا مشارك منتظم في عشرات المؤتمرات والندوات والبرامج الحوارية، مؤلف ومحرر عدد من الكتب في القضية الفلسطينية، ونزاعات الشرق الاوسط، وقضايا الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي.

محجوب الزويري

أستاذ دراسات الخليج وإيران في برنامج دراسات الخليج، ومدير مركز دراسات الخليج في جامعة قطر. عمل في جامعة درم البريطانية مديرا لمركز الدراسات الإيرانية، كما عمل في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. له أكثر من ٨٠ دراسة أكاديمية بين كتاب وأبحاث محكمة عن إيران والشرق الأوسط المعاصر، ودور العلوم الاجتماعية والإنسانية في الحاضر والمستقبل.

اصلاح جاد

أستاذة مشاركة في جامعة بيرزيت تحمل درجة الدكتوراة من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بلندن عام ٢٠٠٤. وهي محاضرة في قضايا النوع الاجتماعي والسياسة في

معهد دراسات المرأة، وقسم الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت. عملت مديرة لمعهد دراسات المرأة خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٣. وهي عضوة مؤسسة لبرنامج الماجستير في دراسات المرأة، وعضوة مؤسسة في أول برنامج دكتوراة في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. لها كتب وأوراق بحثية عن دور المرأة في السياسة، والنساء الفلسطينيات، والإسلام، والمنظمات غير الحكومية. عملت أيضا مستشارة في قضايا النوع الاجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي مؤلفة مشاركة لتقرير الأمم المتحدة للتنمية العربية حول تمكين المرأة، ومؤلفة لثلاثة كتب هي: «حراك النساء الفلسطينيات: القومية، العلمانية، الإسلاموية»، و«المرأة على مفترق الطرق: الحركة النسوية الفلسطينية ما بين القومية والعلمانية والإسلاموية»، و«النساء معيلات الأسر».

نبيل عمرو

كاتب وسياسي ووزير للإعلام سابقا في السلطة الفلسطينية، ومستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس لشؤون الثقافة والإعلام، وعضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين. عمل ما بين ١٩٧٣ و١٩٨٨ مسؤولا عاما لإذاعات صوت فلسطين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما أسس عام ١٩٩٥ وأدار جريدة «الحياة الجديدة» اليومية، التي تعتبر لسان حال السلطة الفلسطينية.

ماجد كيالي

كاتب وسياسي فلسطيني، درس التاريخ في كلية الآداب بجامعة دمشق، والعلوم الاجتماعية في صوفيا/ بلغاريا. نشر منذ أواخر الثمانينيات دراسات وأبحاث في عدة مجلات، منها: شؤون عربية (القاهرة)، الدراسات الفلسطينية (بيروت)، شؤون فلسطينية (رام الله)، السياسة الدولية (القاهرة). كما نشر سابقا مقالات وتعليقات أسبوعية في عدة صحف، منها: «الحياة» و«العرب» و«الشرق الأوسط» اللندنية، و«النهار» و«المستقبل» اللبنانية، والبيان الإماراتية، و«الوطن» السعودية.

صدر له العديد من الكتب منها: «المشروع الشرق أوسطي... أبعاده، مرتكزاته، تناقضاته»، و«التسوية وقضايا الحل النهائي»، و«قيامه شعب: قراءة في دفتر الثورات العربية»، و«الثورة المجهضة: دراسات في إشكاليات التجربة الوطنية الفلسطينية»، و«تحولات إسرائيل في عالم متغير»، و«فتح ٥٠ عاما: قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية»، و«نقاش السلاح: قراءة نقدية في إشكاليات التجربة الوطنية الفلسطينية» (تحت الطبع)، و«الصدع الكبير: محنة السياسة والأيدولوجيا والسلطة في اختبارات الربيع العربي» (تحت الطبع).

علي الجرباوي

أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة بيرزيت. باحث في الشأن الفلسطيني، له العديد من الكتب والدراسات والمقالات المتخصصة في القضية الفلسطينية والشؤون الدولية. صدر له حديثاً عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر كتاب «من الطرد إلى الحكم الذاتي: المسعى الصهيوني لؤاد فلسطين».

حسن عبيد

باحث في مركز رؤية للتنمية السياسية، حصل على الدكتوراة في العلوم السياسية من قسم العلوم الإنسانية في جامعة ديسبورغ- إيسن في ألمانيا عام ٢٠١٩. وحصل على الماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة بيرزيت. عمل باحثاً زائراً في معهد التنمية في جامعة ديسبورغ- إيسن عام ٢٠١٢، كما عمل باحثاً في العديد من مراكز الأبحاث، منها مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في مدينة البيرة. وعمل أيضاً محرراً للمقالات السياسية في منظمة فيستو الدولية لحقوق والتنمية، ونشر العديد من الدراسات في شؤون السياسة الفلسطينية، والحركات الاجتماعية، والحركات الإسلامية. وهو عضو في مركز مجموعة العمل الألمانية حول الشرق الأدنى DAVO.

أنطوان شلحت

باحث في الشؤون الإسرائيلية، وناقد أدبي، ترجم عن العبرية عدّة كتب. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية. مدير وحدتي المشهد الإسرائيلي والترجمة في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار. صدر له مؤخراً كتاب «بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل» عن مركز «مدار»، وكتاب «إسرائيل: الملاحقة الأمنية كأداة سياسية» بالشراسة مع إطمانس شحادة، وكتاب «طوق أوسلو: تعزيز السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية» عن مركز «مدى الكرمل».

إبراهيم حجازي

رئيس الإدارة العامة في الحركة الإسلامية في الداخل، وذلك بعد أن شغل منصب أمين عام القائمة العربية الموحدة، ورئيس المكتب السياسي في الحركة الإسلامية بين السنوات ٢٠١٤ - ٢٠٢٢ أدار كافة الحملات الانتخابية للقائمة الموحدة منذ عام ٢٠١٥، وكذلك القائمة المشتركة حينما كانت رابعة، وكان أحد مؤسسيها. قاد الجناح الطلابي الشبابي في الحركة الإسلامية من خلال مؤسسة القلم الأكاديمية بين الأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠١٣. أنهى لقبه الأوّل في علم النفس من جامعة حيفا، ثمّ لقباً ثانياً في علم النفس التربوي من

جامعة بئر السبع، وحاصل على شهادة مستشار تنظيمي من جامعة بار إيلان، ويعد حالياً لنيل الدكتوراة من جامعة حيفا في العلوم السياسية.

علي حبيب الله

كاتب في الشأن السياسي الفلسطيني، وباحث في التاريخ الاجتماعي، عضو في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حاصل على لقب أول في التاريخ الإسلامي، ولقب ثانٍ في التاريخ الاجتماعي، ولقب ثانٍ آخر في الدراسات العربية المعاصرة. يكتب في موقع عرب ٤٨، ومنصات أخرى مثل متراس وفسحة وباب الواد، له عدة أبحاث ومقالات منشورة في مراكز ومواقع مختلفة. إضافة إلى محاضرات موثقة ومصورة.

فادي نحاس

حاصل على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة حيفا، وهو مختص في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي، ويعمل محاضراً في كلية بيت بيرل، وهو أيضاً باحث دائم في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» برام الله، ومعلق في مجال الشؤون العسكرية والأمنية الإسرائيلية لدى عدة وسائل إعلام عربية.

محمد عفان

مدير الشرق أكاديميا، ومدير مركز الشرق للبحوث الاستراتيجية، حاصل على درجة الدكتوراة في دراسات الشرق الأوسط من معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر ببريطانيا. كما حصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. تشمل اهتماماته البحثية الحركات الإسلامية السياسية والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

صلاح عبد العاطي

محامي وناشط سياسي وحقوقى، ورئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني. يعمل مديراً للبرامج في مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية، وكان قد عمل مديراً لمركز مسارات للأبحاث والدراسات في قطاع غزة، ومديراً للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في القطاع أيضاً، ومديراً للبرامج في معهد كنعان التربوي النمائي. أصدر العديد من الكتب والدراسات والمقالات في المجال السياسي والحقوقى والقانوني والاجتماعي، وهو ناشط سياسي وطني وعضو في اللجنة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، ورئيس اللجنة القانونية والتواصل الدولي، وعضو اللجنة التحضيرية ومنسق للمؤتمر الشعبي ١٤ مليون في قطاع غزة، ونائب رئيس لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر.

ماجد الزير

الرئيس التنفيذي للمجلس الأوروبي الفلسطيني للعلاقات السياسية/ بروكسل، والنائب الأول لرئيس الهيئة العامة للمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج. وهو عضو المكتب التنسيقي لمبادرة فلسطيني أوروبا للعمل الوطني، وعضو المؤتمر القومي الإسلامي، وعضو نقابة الصحفيين البريطانية والدولية، وعضو المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن (شاتم هاوس). وكان عمل في السابق رئيساً لمركز العودة الفلسطيني بلندن، ورئيساً لمؤتمر فلسطيني أوروبا. يحمل درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير في دراسات اللاجئين من جامعة شرق لندن. كاتب وباحث ومؤلف ومحاضر في شؤون القضية الفلسطينية، وخصوصاً قضية اللاجئين وحق العودة. ساهم في إقامة عشرات الأنشطة والفعاليات الشعبية الداعمة للحق الفلسطيني، وفي تأسيس العديد من المؤسسات الشعبية الفلسطينية في القارة الأوروبية وعبر العالم.

أحمد عزم

أستاذ مشارك في العلاقات الدولية بجامعة قطر، ورئيس تحرير مجلة شؤون فلسطينية، وهو عضو المجلس المركزي الفلسطيني.

عوض عبد الفتاح

قيادي سابق وكاتب صحفي، وحالياً منسق حملة «الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية»، وناشط في مبادرات وطنية أخرى تسعى لإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني التحرري. حامل لقب أول في اللغة والأدب الإنجليزي.

تولى ما بين عامي ١٩٨٥ - ١٩٩٥ منصب نائب الأمين العام لحركة أبناء البلد، التي تدعو لإقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين التاريخية. وهو أحد مؤسسي حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي انطلق عام ١٩٩٦، وعين رئيس تحرير صحيفة «فصل المقال» الناطقة باسم الحزب، إلى أن انتخب أميناً عاماً للحزب عام ١٩٩٨، وفي فترة متاخرة انتخب رئيساً للحزب. استقال من رئاسة الحزب ومؤسساته القيادية عام ٢٠١٧، محتفظاً بعضويته في الحزب. وفي عام ٢٠١٨، بادر مع مجموعة واسعة من الفلسطينيين واليهود المناهضين للصهيونية والاستعمار، إلى إقامة «حملة الدولة الديمقراطية الواحدة» في فلسطين التاريخية.

بشير نافع

أستاذ تاريخ الشرق الأوسط، وباحث أول في مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية ومركز الجزيرة للدراسات. درس التاريخ الإسلامي في الكلية الإسلامية ومعهد بيركبك في جامعة لندن. من أبرز كتبه: «العروبة والإسلامية وقضية فلسطين»، و «الفكر الإسلامي في القرن العشرين»، و «الإسلاميون». وتشمل اهتماماته البحثية: مصر، والعراق، والإسلام السياسي، وسياسات الشرق الأوسط بشكل عام.

ناصر الدين الشاعر

أستاذ مشارك في جامعة النجاح الوطنية في فلسطين. حاصل على درجة الدكتوراة في دراسات الشرق الأوسط من جامعة مانشستر ببريطانيا عام ١٩٩٦. شغل مناصب عديدة، منها وزير التربية والتعليم العالي، ونائب رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة العاشرة عام ٢٠٠٦، ووزير التربية والتعليم العالي في حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة. ألف بشكل منفرد أو مشترك عددا من الكتب، منها: «البحث العلمي وتطبيقاته في العلوم الإنسانية والشرعية»، و «نظام الأسرة في الإسلام»، و «الثقافة الإسلامية»، و «عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية». ونشر العديد من الأبحاث العلمية، منها: العولمة، والعنف ضد المرأة، والصحة الإنجابية، والخلع، والكوتا النسائية، وقيم المواطنة في مناهج التدريس. شارك في لقاءات محلية وعالمية حول القضية الفلسطينية، والعديد من المؤتمرات العلمية البحثية. وهو عضو في العديد من اللجان والمؤسسات المجتمعية والوطنية.

جونى منصور

مؤرخ فلسطيني، وباحث متخصص في دراسات الصراع الإسرائيلي-العربي، له عدد من الكتب في هذا الحقل، من أبرزها: المؤسسة العسكرية في إسرائيل، معجم المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، الاستيطان الإسرائيلي، مسافة بين دولتين، مئوية تصريح بلفور.



AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH